المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٥ يـونيـو ١٩٨٨

مجلس الوزراء يوافق على مشـــروع قانـون شركات تلقى الأموال ويحيله إلى مجلس الشعب

■ صدقى يعلن خلال الاجتماع :

بـوادر طيبـة من الشـركات لأداء دورهـا

المشروع يراعـى التدرج فى ترتيـب أوضـاع الشـركات

وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه امس برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن الشركات العاملة فى مجال تلقى الاموال واستثمارها واحالت الحكومة مشروع القانون الى مجلس الشعب لمناقشته واقراره .

واكد الدكتور عاطف صدقى خلال الاجتماع أن هناك بوادر طيبة من الشركات القائمة واستعدادها لتوفيق اوضاعها والاستمرار فى اداء دورها فى خدمة المودعين والاقتصاد القومى وداخل الاطار القانونى السليم .

وصرح السيد صفوت الشريف وزير الاعلام بان الدكتور عاطف صدقى شرح الفلسفة التى تحكم مشروع القانون مؤكدا انه لاصحة لما يتردد من أن الحكومة ضد هذه الشركات كما ان مشروع القانون ليس لمحاربة هذه الشركات بل انه يهدف الى التنظيم وضمان استمرار هذه الشركات على اسس سليمة والحفاظ على اموال المودعين .

وقال رئيس الوزراء : ان مشروع القانون ليس من اجل الشركات القائمة فحسب بل انه ينظم قيام شركات جديدة لاستثمار مدخرات المواطنين بالاسلوب والضوابط التى ينص عليها .

واضاف : ان المشروع تمت مناقشته على مستوى القيادة السياسية وبشارك فى وضعه خبراء الاقتصاد والقانون وانه يراعى الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وانه يراعى التدرج فى ترتيب اوضاع هذه الشركات وان تكون هناك رقابة من جانب الدولة وهذا وضع طبيعى ومعمول به فى كافة دول العالم دون التدخل فى الادارة .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية